**المقال الثاني**

**النصف الثاني من القرن العشرين**

**أو مصر تحت الحكم الجمهوري**

قامت ثورة 23 يوليو 1952م بقيادة (الضباط الأحرار) على نظام الملكية... وتم عزل الملك فاروق وتعين ابنه الرضيع ملكاً! بعدها تولى محمد نجيب رئاسة الجمهورية بعد إلغاء الملكية. ولأن (الضباط الأحرار) كانوا منتمين لجماعة الإخوان المسلمين، فقد تم حل جميع الأحزاب في فبراير 1953م ماعدا (جمعية الإخوان المسلمين). وقبل ذلك ألغت الثورة دستور 1923م، ووضعت دستوراً جديداً، ينص في إحدى مواده على أن الإسلام دين الدولة مع إطلاق حرية العبادة لجميع الناس!! بعدها، إنقلب جمال عبد الناصر- الذي كانت بيده آنذاك القيادة العسكرية- على محمد نجيب رئيس الجمهورية، وبدأ يحكم البلاد بقبضة من حديد، وفرض الحزب الواحد الاشتراكي. وعندما حاولت جماعة الإخوان المسلمين، اغتياله في 26 أكتوبر سنة 1954م، اصطدم بهم وحكامهم أمام "محكمة الشعب"... وظلت قيادات الجماعة وراء القضبان حتى وفاة جمال عبد الناصر.

**أوضاع الأقباط تحت حكم جمال عبد الناصر**

إجراءات التأميم وقانون الإصلاح الزراعي في سنتي 1960، 1961م، قضيا على نسبة عالية من الأعمال والصناعات والوظائف... الخ التي كان للأقباط فيها نصيب كبير. أيضاً، تأثرت المشاركة القبطية سلباً من الناحية السياسية والقضائية والوظائف العليا. فيما يلي نرصد بعض المجالات التي كان للأقباط فيها نسبة عالية، ثم تأثرت بعد قيام الثورة بصفة عامة، وحركة التأميم والإصلاح الزراعي بصفة خاصة:

* **المشاركة السياسية**

إلغاء الأحزاب السياسية، أضر بالأقباط كثيراً، ولم يكن ممكناً أن يرشح أي قبطي نفسه بعد الثورة وينجح. وربما ما حدث في انتخابات مجلس النواب سنة 1957م، يعطينا صورة على مدى خسارة الأقباط في الحياة السياسية. فقد شكلت حكومة الثورة لجنة سرية لتحديد أسماء الأعضاء... وألزمت بعض الأقباط بترشيح أنفسهم، وأغلقت لهم ( أخلت لهم) دوائر بعينها ومنعت آخرين من ترشيح أنفسهم فيها، كما لم ترشح قبطياً واحداً. والنتيجة لم ينجح أي قبطي في جميع الدوائر إلا واحداً وهو الدكتور فائق فريد، الذي اعتقلته حكومة الثورة بعد ذلك بحجة أنه شيوعي!!

* **السلطة القضائية**

في سنة 1955م، تم إلغاء المحاكم الكنسية (الخاصة بالأحوال الشخصية). وعليه تم إرسال برقية إلى رئيس الجمهورية بخصوص هذا الأمر، ولكن لم يتم الرد عليها. وكان نص البرقية كما يلي:

".... القانون رقم 462 لسنة 1955م يُعد تعديا على الحرية الدينية، فهو يطأ حقوق الطوائف ويهدد وجود المسيحية في مصر بالسماح بالمناورات الاحتيالية في مسائل الدين. وهو لم يلغ إلا المحاكم غير الإسلامية في حين أن المحاكم الإسلامية لم تلغ إلا شكلاً، فالقضاة المسلمون هم الذين يتولون النظر في هذه المحاكم، والتشريع الإسلامي يطبق بواسطتهم على المسلمين وغير المسلمين".

ولم يكن هنالك رد، فتم إعلان حداد في جميع الكنائس، وإغلاقها ليلة عيد الميلاد، والإمتناع عن استقبال التهنئة. وحاولت الحكومة التهدئة بالتعهد بإجراءات لم يتم تنفيذها!!

* **الوظائف القيادية العليا والوزارات**

لم يضم الجهاز الإداري في الحكومة والبرلمان سوى نسبة تقل عن 1% من الأقباط. كما لم يتم تعيين سفير قبطي واحد بعد الثورة، بينما كان هناك عدد كبير منهم قبل ثورة 1952م. كذلك خلال الفترة من 52- 1970م، لم يتول الأقباط غير الوزارات الهامشية (مثل التموين، وزارات الدولة).. أما الوزارات السيادية، فقد كانت للمسلمين فقط.

 أيضاً، اُستبعد الأقباط من وظائف مثل مديري ووكلاء الجامعات والتي تشرف عليها وزارة التعليم العالي. وكلية الطب على سبيل المثال- التي كان أكثر من 40% من أساتذتها من القبط- أصبحت نسبة الأساتذة من الأقباط فيها لا تزيد عن 4% وذلك بسبب نظام الإمتحان الشفوي الذي أُدخل عام 1960م للحد من أعداد الأقباط. بالإضافة إلى ذلك، خلت وظائف رؤساء الأحياء، والمحافظين، ومديرو الأمن، وأمن الدولة، وجهاز المخابرات من الأقباط!!

* **قطاع النقل**

قضى التأميم على نشاط الأقباط في قطاع النقل، الذي كانوا يشاركون فيه بنسبة 75%، حيث تم تأميم شركتي أتوبيس أخوان مقار والأسيوطي وكذلك شركة حكيم مرجان والتي كانت تغطي القطر المصري كله.

* **مجال الصناعات والبنوك**

تم تأميم مصانع فؤاد باشا جرجس، ومصانع عطية شنودة، ومصانع كحلا. ولم تكن هناك مصانع ذات أهمية- على الجانب الآخر- سوى أحمد عبود وعبد الفتاح يحيى.

أما المساهمون في البنوك، فقد كان أغلب من لحقهم التأميم أصحاب رأس المال القبطي. كان لموريس دوس وغيره من الأقباط نسبة لا تقل عن 51% من بنك القاهرة وبنك مصر.

* **الأراضي الزراعية**

تضرر الأقباط كثيراً من قانون الإصلاح الزراعي، فقد تم مصادرة 22% من الأراضي الخاصة بالمصريين الأقباط، و29% من الأراضي المزروعة لمسيحيين غير مصريين. كما أن ملكية الآلات الحديثة الخاصة بالزراعة لهؤلاء بلغت (الثلث) من حجم الآلات الحديثة. وحتى الأوقاف القبطية، لم تسلم من هذا القانون، فعلى سبيل المثال تم مصادرة 850 فدان من أوقاف دير الأنبا أنطونيوس، التي كانت موقوفة ليصرف ربعها على مباني الدير ورهبانه والفقراء المترددين على الدير. أما الأوقاف الإسلامية فلم يطبق عليها القانون.

وبالطبع، تم توزيع الأراضي المصادرة إلى أكثر من 99% من الملاك الصغار الجدد المسلمين. ويؤكد البعض أن هذا القانون (الإصلاح الزراعي) لم يكن له قصد طائفي، بل جاء من قِبل الثورة بطريقة تلقائية!!

**وكانت قرارات التأميم سبباً رئيسياً في هجرة الجيل الأول من المهاجرين الأقباط لأمريكا وأوربا واستراليا.**

**أوضاع الأقباط تحت حكم السادات**

لا يجب أن يخفى علينا، أن جمال عبد الناصر وهو يحتاج إلى تأييد معنوي ونفسي وفكري للأغلبية المسلمة، قد استخدم الدين الإسلامي وهو يروج لقوانينه الإشتراكية. قال بوضوح إنه استلهم قانون التأميم من أقوال نبي الإسلام والصحابة وليس من ماركس أو لينين. كذلك السادات، الذي بدأ عهده بإحياء التيار الإسلامي، وأطلق على نفسه "الرئيس المؤمن"! وأطلق شعار "العلم والإيمان" .. كما حرص على أن ينادى باسم "محمد أنور السادات" بعد أن كان اسمه المتداول آنذاك أنور السادات فقط.

ويالخسارة "مصر" التي دفعت ثمناً كبيراً من جراء إقحام الدين في شئون الدولة والحكم، ومازالت إلى الآن (الحقبة الثانية من القرن الواحد والعشرين) تدفع ثمن ذلك. ولن نتقدم ونصير دولة حديثة إلا عندما تكون قاعدة "المواطنة " وليس "الدين" هي التي تحكم علاقات الدولة بأبناء الوطن الواحد "المصريين".

**إحياء نشاط الجماعات الإسلامية**

من البداية، استخدم الرئيس السادات العقيدة الدينية التي يجسدها الإخوان المسلمين، وهو واحد منهم. قام السادات بتعديل الدستور وإضافة المادة التي تقول إن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وليست فقط إحدى المصادر. وبدأ يُفرج عن قادة الإخوان المسلمين من السجون والمعتقلات، كما سمح لهم بالعودة من الدول العربية التي كانوا متفرقين فيها أثناء حقبة عبد الناصر. أيضاً، سمح لهم بتلقي الأموال (والسلاح أيضاً) من جهات عديدة. كما شجع انتشار الجماعات الإسلامية في الجامعات والمعاهد.

أيضاً، انتشر الإعلام الديني (والبعض منه موجه ضد العقيدة المسيحية والمسيحيين)، إلى جانب خطباء المساجد الذين يستبيحون النيل من عقائد المسيحيين... وهذا أشاع الخوف في نفوس الأقباط. وربما تعيين محمد عثمان إسماعيل محافظاً لأسيوط (التي بها أعداداً كبيرة من المسيحيين) وهو أحد الأعضاء النشيطيين في جماعة الإخوان المسلمين، والذي صرح آنذاك بأن أعداء الإسلام ثلاثة هم الصهيونية والشيوعية والمسيحية، قد عزز وأكد مخاوف الأقباط.

**ظهور الجماعات الإسلامية**

"بدأ ظهور الجماعات الإسلامية عام 1972م- كما يقول مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار- في إثر اجتماع عقده الرئيس الراحل السادات في قاعة اللجنة المركزية مع رؤساء اللجان الدائمة بمجلس الشعب على إثر المظاهرات الصاخبة التي قام بها بها الطلاب احتجاجاً على سياسة الحكومة... وكانت الحركة الطلابية وقتها بقيادة الجماعات اليسارية. وأذكر أن بعض الأعضاء مثل عثمان ويونس مكاوي ومحمد عثمان إسماعيل قد اقترحوا إنشاء تنظيم للجماعات الإسلامية في الجامعات كرد على التيارات اليسارية، وأعلن بعض الإعضاء تبرعهم للجماعات الإسلامية المقترحة".

واجتاح مصر روح ردئ، بسبب نشاط هذه الجماعات، وذكر الدكتور ميلاد حنا في مقالٍ له بعنوان: هل وصلت الحالة إلى هذه الدرجة؟ قال:

"عندما كنت أستاذاً في كلية هندسة عين شمس، صُدمت كثيراً عند قال لي أحد الطلبة الأصوليين: إن المسلم في أفغانستان أو إندونيسيا أقرب اليه مني (باعتباري قبطياً كافراً)، فشق قلبي وتوقعت شراً لمصر ويشاء العلي القدير أن تكون نهاية السادات على أيدي بعض أفراد من جماعة (الجهاد) التي ساهم هو ومعاونوه لأغراض سياسة في إنشائها".

**منشور البابا**

في أواخر مارس سنة 1972م، تناقل الناس ما وُصف بأنه "منشور البابا شنودة". وقد قيل بأن جهات الأمن هي من وضعت هذا التقرير أو المنشور، بصورة يبدو معها وكأنه صحيح وصادر عن الكنيسة القبطية ورئيسها البابا شنودة. ويوحي هذا المنشور أو التقرير بأن هناك مخططاً لدى الكنيسة القبطية يهدف إلى أن يتساوى المسيحيين في العدد مع المسلمين! وإثراء الأقباط حتى تعود البلاد إلى أصحابها المسيحيين من أيدي الغزاة المسلمين!

كان تأثير هذا المنشور خطيراً لو صدقه الناس. وبالطبع، بدأت الجماعات المتطرفة توزع هذا المنشور، مع إضافة كل ما هو مثير ويدعو إلى الكراهية. وبالطبع، لم تتخذ الشرطة أي إجراء حاسم تجاه هذا التقرير، الذي هو في الأساس من صنعها!!

**الدستور والوحدة الوطنية**

بدأ إعداد الدستور الدائم في سنة 1971م، وكان هناك تيار قوي يدعو إلى إعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع في مقابل دعوة من المسيحيين بحرية العقيدة وإلغاء الشروط العشرة (المجحفة) المقررة لبناء الكنائس.

وبسبب الضبابية وعدم وضوح الأمور من الدولة وانتشار "منشور البابا"، عقد رجال الدين المسيحي مؤتمر بالأسكندرية يومي 17، 18 يوليو سنة 1972م، واتخذوا قرارات بهدف حماية حقوقهم وعقيدتهم المسيحية، وإلا فالإستشهاد أفضل للمسيحيين من حياة ذليلة.

في ذلك الوقت، كانت الأمور في منتهى السوء... هجوم على المسيحية في أجهزة الإعلام والصحافة، وبالطبع عدم إعطاء الفرصة للمسيحيين للرد. كذلك، نشاط الجماعات المتطرفة في السخرية من المسيحية والمسيحيين وإتهامهم بالكفر والشرك وكذلك التعرض لبعض رجال الدين المسيحي في الشوارع... الخ. وعليه، دعا الرئيس السادات إلى عقد مؤتمر يبحث فيه موضوعاً واحد وهو الوحدة الوطنية، كما صدر في مجلس الشعب قانون بذات الأسم. ورغم ذلك لم تهدأ الأمور، بل وقع إعتداء على جمعية النهضة الأرثوذكسية بسنهور في سبتمبر 1972م، وكذلك أحداث الخانكة في نوفمبر 1972م وغيرها.

**قانون الردة**

في ينانير 1977م، تقدم الأزهر بمشروع قانون لإعدام المرتد وإقامة الحدود!! أي أن المسلم المرتد أو المسيحي الذي أسلم ثم عدل بعد ذلك عن إسلامه، تكون عقوبته الإعدام.

وعارضت الكنيسة المصرية مشروع القانون هذا، لأن المسيحيين هم المستهدفون من هذا المشروع القانوني... ودعت في يناير1977م إلى مؤتمر ديني مسيحي بالأسكندرية، وأصدرت بعض القرارات- منعت السلطات نشرها- تدور حول حرية العقيدة المسيحية وإلغاء قانون الردة... الخ.

كما عقد المهاجرون المسيحيون بأمريكا وكندا واستراليا مؤتمرات مماثلة لمؤتمر الأسكندرية، ثم بدءوا يخاطبون رئاسة الجمهورية بمصر معترضين على ما يحدث.

وكان الرد من الأصوليين أن عقدوا مؤتمراً في نفس العام تحت اسم "مؤتمر الهيئات والجماعات الإسلامية" تحت رعاية الأزهر. وكانت توصيات المؤتمر بالاسراع بتطبيق الشريعة الإسلامية لأن التسويف في إقرار القوانين المستمدة من الشريعة هو معصية لله ورسوله وإتباع لغير سبيل المؤمنين.

كانت الفتنة عظيمة؛ الانحياز الكامل من وسائل الإعلام للمتطرفين، وفي المقابل كان الرد المعارض شديداً على صفحات مجلة الكرازة (الناطقة باسم الكنيسة الأرثوذكسية)... وعُقدت لقاءات واجتماعات مع رجال الدين المسيحي برئاسة البابا شنودة الثالث... وقرر المجمع المقدس صوماً إنقطاعياً لمدة أسبوع، كما قدم مذكرة لرئاسة الجمهورية... والنتيجة تراجع الحكومة عن إرتكاب مثل هذه الحماقة التي كانت ستزيد النار اشتعالاً بين المصريين.

**حوادث العنف الطائفي**

زادت حوادث العنف الطائفي في عهد الرئيس السادات، بسبب إفراجه عن الكثير من المتطرفين بالإضافة إلى تراخي الأمن وسلبيته أمام ما يحدث للأقباط من قبل المتطرفين. وقد ذكر مؤلف كتاب "وطنية الكنيسة القبطية" الجزء الثالث، في الصفحات من 343 إلى 357 خمسة عشر حادثة... نذكر منها الحادثة الأولى فقط، ثم نرجئ البعض لاحقاً عندما نناقش موضوع الفتنة الطائفية. والحادثة خاصة بجمعية النهضة الأرثوذكسية بقرية سنهور (قريبة من دمنهور محافظ البحيرة). ومقر هذه الجمعية في إحدى منازل القرية، اعتاد مسيحيو القرية أن يجتمعوا للصلاة فيها عندما يزورهم أحد الخدام لإلقاء عظة. وللعلم هذه الجمعية مشهرة بهدف الوعظ والإرشاد والنشاط الثقافي والديني.

وكانت الشكوى المستمرة للأقباط، أن بعض الصبية كانوا يلقون كرات نارية داخل الجمعية. وعندما اشتكى أسقف البحيرة الأنبا باخوميوس للمسئولين بالأمن، كانت الإجابة: لا ترسل خداماً ولا تقيم صلاة هناك!!

غضب الأسقف من إجابة المسئولين وقرر أن يذهب بنفسه يوم الجمعة التالي (8 سبتمبر 1972م)، ويقود الصلاة بنفسه، وأعد يافطة مكتوب عليها "كنيسة مارمينا بسنهور"

بعد الصلاة وأثناء ضيافة الأسقف ومن معه، جاء الخبر بأن "الكنيسة تحترق"، كما أحاط بعض الغوغاء المتطرفين بالمنزل الموجود به الأسقف، وهم يلقون بالطوب عليه وكذلك السيارة التي أحضرت الأسقف... واحترقت الكنيسة وكذلك الحب بين أبناء القرية، مع ابتسامة المحافظ وهو يقول: "أنا قلتله ماتروحش"!!

**أوضاع الأقباط تحت حكم مبارك**

رحل السادات وجاء مبارك للحكم في ديسمبر 1981م، والبلاد تعاني من قضايا ضخمة سواء إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية وهي تمثل عقبات هائلة كتعبير الأستاذ محمد حسنين هيكل. وبدأ مبارك حكمه بتهدئة الأزمات بالإفراج عن معتقلي سبتمبر 1981م، والسماح للأحزاب بالنشاط العلني، وتحرير سيناء سنة 1982م، وإصدار قانون جديد للإنتخابات البرلمانية سنة 1983م، وعودة حزب الوفد بقرار من المحكمة سنة 1984م، وإعادة تعيين البابا شنودة سنة 1985م كبابا للأسكندرية والكرازة المرقسية. وحتى أحداث هجوم تنظيم الجهاد على مبنى مديرية أمن أسيوط في 14 أكتوبر 1981م، الذي قُتل فيها عدد من الضباط... تعامل معها مبارك وأجهزة الأمن بطريقة بعيدة عن فكر الإنتقام، حيث أصدر نائب رئيس الوزراء آنذاك د.فؤاد محي الدين تعليماته بالقبض على الفارين أحياء.

أيضاً، قبلت الدولة نشاط جماعة الإخوان المسلمين بشرط قبولها شرعية الحكم وعدم تبنيها العنف كوسيلة لتحقيق الأهداف.

ولكن بعد ولاية الرئيس مبارك الأولى، أو بأكثر تحديداً في بداية سنة 1986م، بدأ العنف الاجتماعي الجماعي والممثل في مظاهرات العمال أو أعمال الجماعات الإسلامية.

في عجالة، نتكلم عن ثلاثة موضوعات تمثل معاناة أقباط مصر أثناء حكم مبارك بسبب التطرف العنيف والإرهاب الموجه اليهم، وهذه الموضوعات هي:

* + ظاهرة الأسلمة
	+ إرهاب وتطرف الشرطة
	+ العنف الطائفي

**أولاً: ظاهرة الأسلمة**

هي من أخطر الإنتهاكات لحقوق الإنسان، فالإغراءات والضغوط التي تمارس على الأقباط ليتركوا دينهم هي أقسى أنواع الاضطهاد. وهناك من يقول إن عملية الأسلمة تسير بمعدلات مرتفعة جداً... من 1000 سنوياً في الستينات، إلى 3000 تقريباً في السبعينات، ثم إلى ما يقرب من 5000 في الثمانينات، ثم إلى أكثر من 7000 حالة في التسعينات.

ليس ذلك فقط، بل الأخطر هو **أسلمة المجتمع والتاريخ**.... ذلك بفرض زي إسلامي على المجتمع وعادات مغايرة للعادات الإجتماعية المصرية مثل "العقيقة" بدلاً من "السبوع". أيضاً، إضفاء الطابع الإسلامي على النقابات، والفتاوي التي تكفر المسيحيين... الخ. كذلك، تجاهل التاريخ المصري (المسيحي) قبل دخول الإسلام مصر.

وعندما تكون **أجهزة الدولة غير محايدة**، فإن الأمر يكون جد خطير.. مثال ذلك جهاز أمن الدولة الذي يعامل مختطف الفتاة المسيحية على أنه بطل وهو المجرم الحقير، وممارسة الضغوط على المجندين البسطاء ليتركوا دينهم ويتحولوا إلى الإسلام، ومشكلة القاصرات المسيحيات الذين يشهرون إسلامهم أمام الأزهر حيث تسارع الشرطة في مساعدتهم لإستخراج شهادة ميلاد أو بطاقة شخصية لا تعبر عن السن الحقيقي!! إلى آخر ذلك من الأمثلة المؤسفة.

**مثال واحد فقط**

في 13/2/1995م، تم إشهار إسلام فتاتين قاصرتين(15سنة، 19سنة). وعند توجه الوالدين والأقارب إلى قسم شرطة ديروط لمقابلة الفتاتين، كان السب والتعذيب وإرسال البعض إلى جهاز أمن الدولة بسبب تعلق الفتاتين بالوالدين ورغبتهن في الرجوع إلى منزلهن, وطبعاً تم إجبار الجميع على التوقيع على تعهد بعدم التعرض للفتاتين، وإلا فاستمرار الحجز بالقسم والتعذيب وربما تلفيق التهم لهم. ومثل ذلك الكثير من الحالات التي رصدها مركز حقوق الإنسان المصري لتدعيم الوحدة الوطنية.

وأحد أهم **أسباب** مثل هذه الظاهرة هو غياب الأقباط عن التواجد في أجهزة صناعة القرار مثل جهاز أمن الدولة الذي يشرف على قضية التحول الديني، ولا يوجد به مسيحي واحد. أيضاً، وجود جمعيات منظمة في مصر بتمويل محلي وعربي، بهدف جذب الأقباط إلى الإسلام بطرق قذرة مثل استخدام المال والجنس والخطف وأحياناً الإغتصاب لتوريط من يقع من المسيحيين والمسيحيات في أيديهم.

وقد تم تقديم **حلولاً** للدولة لمعالجة هذه المشكلة مثل:

* في حالة تغيير أحد طرفي عقد الزواج دينه، يظل الأطفال على الدين الذي تم على أساسه عقد الزواج.
* مقابلة الأسرة للفرد الذي يرغب في تغيير دينه في مكان بعيد عن مركز الشرطة.
* عدم الاعتراف بإسلام القاصر أو القاصرة.
* تقديم مختطف الفتاة القاصر إلى النيابة كمجرم.
* ضرورة وجود مسيحيين في جهاز أمن الدولة.

**ثانياً: إرهاب وتطرف الشرطة**

كتبت الأستاذة أمينة النقاش، عن طلب الإحاطة المقدم من نائب التجمع البدري فرغلي حول الممارسات الخاطئة لأجهزة الأمن في مدينة المحلة وعدم تصديهم لعناصر تثير الفتنة الطائفية. قال النائب إن هناك تواطؤ بين رجال الأمن وأحد شيوخ المساجد في المدينة، والذي يقصر وعظه على التشهير بالأديان الأخرى وسب معتنقيها.... وبالطبع معه بعض هذه الشرائط، وهناك نسخة أخرى بحوزة أجهزة الأمن بالمحلة والتي لم تتخذ أي إجراء قانوني ضد هذا الشيخ!!

وقد أثبتت التحقيقات التي جرت في مصر مع الجماعات المتطرفة التي استخدمت العنف ضد الدولة، في سنوات 1974، 1977، 1981م أن هناك بعض العناصر من الشرطة والجيش في صفوف هذه الجماعات. وهذا شئ خطير لأنه يعرض أمن البلاد للخطر.

وهؤلاء المتطرفين من الشرطة والجيش، ربما هم من المتعاطفين مع أفكار الجماعات المتطرفة أو ممن تسربوا في الستينات والسبعينات إلى كليات الشرطة والكليات العسكرية، وأصبحوا جاهزين للتجنيد في صفوف تلك الجماعات. وحكاية هدم مبنى تابع لمطرانية شبرا الخيمة في فبراير 2001م مثال على تطرف الشرطة.

وتبدأ الحكاية بتقدم طلب من المطرانية لجهاز أمن الدولة لبناء مبنى خدمات على قطعة أرض تابعة للمطرانية... على أن يستخدم المبنى للخدمات مثل دار حضانة ودروس تقوية وعيادة وقاعة مناسبات لأهل المنطقة من مسلمين ومسيحيين.

فوجئ الجميع يوم 22فبراير بحضور مهندسين من الحي وقيامهما بطرد الخفير من المبنى... فتم تحرير محضر بذلك، ثم الإتصال بالمحافظ لتحديد ميعاد، كما تم إخطار جميع الجهات المختصة بأن المبنى تابع للمطرانية وملك الكنيسة.

ولكن في نفس اليوم الذي تم تحديده من قبل المحافظ (24فبراير)، تحركت البلدوزرات في حراسة قوات أمن كبيرة وعدد من الضباط أحدهم برتبة لواء، وقامت بهدم وإزالة المبنى. وفي إجتماع لاحق مع المحافظ، أجاب على سؤال وجهه له الأنبا مرقس أسقف شبرا الخيمة، بأن المسئول عن الهدم هو جهاز أمن الدولة!!

هذا، وأحد أسباب تطرف الشرطة هو الحظ الهمايوني والشروط العشرة المجحفة الخاصة ببناء الكنائس. وقصة قرية إبراهيم باشا وقرية منقطين تشهد على ذلك، فقد حاول أهل القريتين الحصول على رخصة لبناء كنيسة طوال 13 سنة!!

ولما يأسوا بدأوا ببناء مبنى عادي بدون قباب أو منارة لإستخدامه في الصلاة.. وبدأوا بالصلاة في المبنى يوم السبت 16 فبراير 1991م. وبالطبع هذا أزعج السلطات (أمن الدولة) لأن الصلاة بدون رخصة (للمسيحيين فقط) يُعد تحدياً لسلطة وهيبة الدولة!!

وطبعاً اتصلت القيادات الأمنية بوكيل المطرانية لغلق المكان وعدم الصلاة فيه... ولما لم يستجب أحد لهم مُصرين على الصلاة، هاجمت الشرطة بقوات مدججة بالسلاح على المبنى ومن فيه.. إعتدوا بالضرب على القسوس والأهالي، وقاموا بالتدمير والتخريب... بعدها حملوا الغنيمة (الأبواب والشبابيك والدواليب وكل شئ في المكان) بسيارات الأمن المركزي. وانتصرت الشرطة للخط الهمايوني والشروط العشرة التي لم يحترمها هؤلاء القرويين الخارجين عن نظام الدولة (المتعسف)!!

**ثالثاً العنف الطائفي**

الفكر المتطرف وإرهاب الجماعات الإسلامية المتطرفة ليس هو السبب الوحيد في العنف الطائفي. لكن هناك أسباب أخرى مثل بقاء أوضاع وسلوكيات ولوائح وقوانين بالدولة تحمل التفرقة والفرز، وتعزز مفهوم عدم قبول الآخر في نفوس كثيرة، كما ترسخ فكراً خاطئاً بجواز استباحة كل ما هو قبطي في أذهان الغوغاء والجهلاء. أيضاً وجود مناخ ردئ يغرس بذور الكراهية للأقباط... وبدلاً من مواجهته، نكتفي بمعالجته بمجاملات سطحية وعبارات مزخرفة.

هذا وقد رصد كاتب كتاب "وطنية الكنيسة القبطية وتاريخها المعاصر" الجزء الرابع، 37 حادثة ضد الأقباط حدث أغلبها في التسعينات نذكر فيها حادثتين فقط وهما اللتان حدثتا في مدينة أبو قرقاص: في سنة 1989م، حيث قام جماعة من الإرهابيين المتطرفين بالهجوم على كنيسة والاعتداء على من فيها... وقد أسفر الحادث عن قتل شخصيين وإصابة شخصيين آخرين.

أيضاً، في بداية سنة 1990م قام المتطرفون بتوزيع منشور يتهمون فيه بعض الشباب المسيحي بإدارة شقة للأفعال المنافية للآداب. وعلى أثر ذلك، بدأ مخطط النهب والحرق والتحطيم؛ لعدة كنائس ومحلات عديدة ومكتبات وصيدليات وعيادات وسيارات وبيوت مملوكة بالطبع لمسيحيين. واستمر هذا المسلسل عدة أيام تحت سمع وبصر الأجهزة الأمنية. وقد تم تقدير الخسائر بثلاثة ملايين من الجنيهات ( التقدير الرسمي للنيابة والذي يقل عن التقدير الحقيقي).

كتب الأستاذ موسى صبري وقتها موجهاً كلامه إلى وزير الداخلية قائلاً: السؤال الحائر الآن الذي لا إجابة عنه حتى الآن أن القوة البوليسية كانت موجودة وقت كل هذه الحرائق وتركوها تشتعل لمدة ساعتين، قام بها أولاد أعمارهم تتراوح بين 6، 18 عاماً... ولو تدخل 10 عساكر فقط لما حدث ما حدث. ورجال الأطفاء قيل لهم عن الحريق فقالوا ليس لدينا أوامر... إن السبب الأساسي للأحداث هو التقاعس الكامل من المسئوليين السياسيين.

هذا، وقد اعترف المتهم الأول الذي أشعل الفتنة، وهو طالب بالسنة الأولى الجامعية (23سنة) بعد القبض عليه بأن الجماعات المتطرفة قد أجبروا غادة أحمد موسى الطالبة بالمدرسة القومية الثانوية للبنات على الاعتراف زوراً أمام أجهزة الشرطة بقصة الشقة التي يديرها مجموعة من الشباب المسيحي!!

**المراجع:**

1. الملل والنحل والإعراق- مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية- شركة الطباعة العربية الحديثة.
2. الموسوعة الميسرة للتاريخ الإسلامي(2) – إعداد فريق البحوث والدراسات الإسلامية( فدا)- مؤسسة اقرأ.
3. الأقباط ( النشأة والصراع) لملاك لوقا- مطبعة أنجيليوس.
4. وطنية الكنيسة القبطية وتاريخها المعاصر، للراهب القمص أنطونيوس الأنطوني(الجزء الثاني)- مكتبة المحبة.
5. وطنية الكنيسة القبطية وتاريخها المعاصر، للراهب القمص أنطونيوس الأنطوني(الجزء الثالث)- مكتبة المحبة.
6. وطنية الكنيسة القبطية وتاريخها المعاصر، للراهب القمص أنطونيوس الأنطوني(الجزء الرابع)- مكتبة المحبة.